نحو تنمية بديلة ومستقلة في العالم العربي من منظور حضاري

البلي مسعود
طالب باحث دكتوراه - قسم العلوم السياسية -
جامعة الحاج لخضر - باتنة -

ملخص:

لقد شغلت قضية التنمية حيزاً واسعا فى أدبيات العلوم السياسية، منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات، خاصة فى دراسة التنمية والتحديث فى بلدان العالم الثالث، ناهيك عن محاولة البحث عن أي النظريات يمكن تعميمها فى باقى العالم، بدءاً بأطروحة النمو والتقدم إلى غاية فكرة التنمية المستدامة، لكن أي هذه الأطروحات صالحة لتنمية بلدان المنطقة العربية؟

يسعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على نماذج التنمية فى الفكر الغربى، ومدى انعكاسها على المنطقة العربية، فى ظل التشوهات البنيوية، والفشل فى تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة، ومحاولة تصور نموذج تنموي بديل فى إطار الخصوصية الحضارية العربية.

لقد خلصت هذه الدراسة إلى أن القيّم الحضارية الموجودة فى الحضارة العربية الإسلامية يمكن أن تكون رافداً لبناء إستراتيجية تنموية بديلة فى العالم العربى، وهذا يمكن تحقيقه عن طريق نقد الواقع و إعادة إحياء التراث الحضاري الإسلامى، مع ترسيخ مبادئ ما يحمله البعد الحضاري الإسلامى، و الاستفادة من منجزات الحداثة الغربية، وبالتالى الارتقاء والتطوّر.

Abstract:

development take a big plenum in the political science, since the late fifties and early sixties , especially in the study of modernization in the third world countries; starting with the thesis of growth, progress… to the idea of sustainable development .But are these theses, valid for the Arab region?

This article seeks to shed light on the development models in Western thought, and the extent of its impacts on the Arab region, and try to imagine an alternative development model, in the context of Arab civilization.

تقديم:

تعاني المنطقة العربية تخلفاً شاملاً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما يواجهها تحديات غير مسبوقة تستهدف الإنسان، الأرض والوجود؛ فالفكر والقيم والتراث عند الأمة كلها، مستهدفة وأمامها تحدي موسع، يتمثل في سبل مواجهة الآخر من جهة، وتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية لشعوبها من جهة ثانية، ضمن إطار حركي شامل قائم على نموذج تنموي بديل عن النماذج المستوردة، والتي أثبت الواقع فشلها على أكثر من صعيد وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال إعادة النظر في جهود التنمية في إطار التبعية ومعالجة الإخفاقات المتتالية عن طريق توفر إرادة جماعية لصنع القرار الاقتصادي، المثمر بالاعتماد على الذات، واحترام الخصوصيات الثقافية للمنطقة.

تكمن أهمية الدراسة في محاولة السعي لبلورة ملامح نموذج تنموي بديل، والذي يمكن أن ينسجم مع خصوصية المنطقة العربية والإسلامية، بدءاً بفهم العناصر ومواضع التخلّف، عوامله وأسبابه، ومن ثم تقديم رؤية لجوهر العملية التنموية أهدافها وأولوياتها، وهذا بالتركيز على الضوابط المذهبية التي تحكم أركانه الأساسية لتحقيق انطلاقة حضارية شاملة، وعليه فإن الأهمية تبرز أيضاً في محاولة افتراض معالم التنمية المستقلة-البديلة-وامكانية تحقيقها في العالم العربي، كون التنمية مطلب ضروري لكل المجتمعات.

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- ✓ التعرف على التنمية المستقلة من خلال تقديم مقاربة مفاهيمية ورؤية حضارية للتنمية.
- ✓ تقديم تصور أكاديمي لبناء تنمية مستقلة من منظور حضاري بالاستناد على فلسفة وتراث فكري في العالم العربي ومتطلبات تحقيقها.
- ✓ التركيز على أهمية التنمية في قالبها الحضاري؛ كون المشروع الحضاري ليس مجرد أفكار أو نسق معين من الأفكار، بل هو إجابة عن تساؤلات الواقع ومشاكله، وتقديم الحلول لها، وهذا بالاستناد على إيقاظ العقل النقدي لدى كل فرد.
- ✓ تقديم مقاربة نقدية لبعض أطروحات التنمية في النماذج التنموية الغربية، ناهيك عن الوضع العربي، بكافة تجلياته السياسية والاجتماعية، والاقتصادية...الخ.
- ✓ البحث عن أهم التبدلات والتحولات، التي تعيشها المنطقة العربية، بدءاً بزمن الإبداع والتأثير في النهضة العلمية، المعرفية والفقهية والفلسفية والأدبية، الى زمن التقليد والاستقطاب، وتكريس الحداثة الغربية القائمة على تقديس المادة المنفصلة عن القيمة.

✓ السعي لإبراز أن إستراتيجية التنمية، تقوم بالأساس على معادلة الفعالية الانسانية التي تدعو إلى ايقاظ المخزون الروحي الضخم لدى الإنسان المسلم، بالإضافة إلى توفير الشروط الضرورية لانطلاقة حضارية شاملة ومتكاملة.

إن الإنماء بمعناه الشامل والصحيح، هو عملية تطوير لكل جوانب الحياة والتي تشمل القيّم وأساليب الانتاج والأنظمة السياسّية والأوضاع الاجتماعية، وعليه هي محاولة عقلانية لتفجير القوى الخلاقة والطاقات المبدعة لدى كل مواطن واستثمارها علمياً وعملياً لبناء نهضة حقيقية قائمة على التراث والحضارة،أساس كل نهضة وتقدم، وعليه إشكالية الدراسة تكمن في:

الى أي مدى يمكن للعالم العربي وبالاعتماد على قيّمه الحضارية الخروج من دائرة التبعية وتحقيق الاستقلالية التنموية؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ -كيف يمكن تحقيق متطلبات النموذج التنموي البديل والمستقل في ضوء البعد الحضاري؟

✓ -في ظل الظروف والمتغيرات العالمية الراهنة، كيف يمكن اجرائياً استخدام المقومات والموارد العربية.؟

✓ ضمن مقاربة الاستقلالية التنموية ما هي معايير بناء وتنمية الإنسان العربي؟ كون مفهوم التنمية الحديث يعرّف هذه الأخيرة على "أنها تلك التنمية التي تتم بواسطة الإنسان ولأجل الإنسان" وبالتالي الاستفادة من الحداثة الغربية وتجاوز المادية المطلقة التي جعلت من الإنسان العربي المسلم مستهلكاً ذو عقل أداتي.

المقاربة المنهجية:

هناك العديد من المقاربات التي تساعد في تصنيف وتحليل الأفكار محل الدراسة وللإحاطة ببعض القضايا الفكرية ومن بينها:

-اقتراب الاعتماد المتبادل:

إذا كانت للحداثة الغربية إنجازات لابد من استيعابها والاستفادة منها، وما عليها من أزمات فكرية تمر بها، نتيجة الانجاز والتفوّق المادي يمكن تجاوزها وتجنبها: كتراجع مركزية الغرب بفعل المشاكل الحضارية الجانبية، وتزايد اغتراب الإنسان الغربي عن ذاته وعن بيئته، فإنه لا مناص اليوم، من رشادة في استيعاب مضمون هذه الحداثة والتفوّق الماديين؛ حيث يشير كل من "كوهين وناي" على أن العولمة" كنظرية للعالم" متضمنة شبكات متعددة الابعاد والعمليات تعتمد على التنافسية وتدفق

المعلومات والإحصائيات والاستراتيجيات من أجل خلق مؤسسات عالمية[1]وبالتالي نظام عالمي يدافع عن فكرة عالم عبر وطني-trans-national-إجرائياً ومؤسساتياً، يقوم على التواصل والتفاعل والتبادل الحضاريين.[2]ويرتبط هذا الاقتراب من مدخل الانتشار الثقافي، الذي يُعتبر مدخلاً هاماً يستتبع تغييرات أخرى في الميدان الاقتصادي والسياسي...الخ؛ فحركة النهضة الأوربية كانت ثمرة عصر الأنوار الذي حرر المجتمع الأوربي، من القوالب الفكرية والثقافية الجامدة التي رسّختها الكنيسة في ذلك الوقت. كما كان لانتشار العلوم الإسلامية واحتكاك الثقافة الأوربية بالتراث الشرقي، أثر كبير في هذا الميدان. وضمن هذا الإطار يرى أنصار هذا الاتجاه، أن الانتشار الثقافي أسلوباً فعالاً يمكن أن تلج من خلاله المجتمعات التقليدية المتخلفة، الى عصر النهضة والتقدّم، وهذا بإتباع النمط الثقافي الغربي، أي تحقيق التماثل الغربي في كل أوجهه.[3]

-منظور القلب والتخوم:

ظهر هذا الاتجاه بداية في الستينات، هو ذو نزعة إنسانية؛ حيث يحمّل هذا التيار البلدان الرأسمالية آثار التخلف في بلدان العالم الثالث، عن طريق توسعها الرأسمالي، وأهم رواد هذا الاتجاه" لينين، روزا وهيلفردنج..."وتلاهم من بعد ذلك رواد "مدرسة التبعية": بربيش، فيرير، جوندر فرنك فيرتادو، وأمين...، حيث قاموا بلفت الانتباه للآثار السلبية لأشكال التغلغل الرأسمالي- الاستعماري-في بلدان العالم الثالث، الذي أوقف عمليات النمو الطبيعي أو الذاتي للأبنية الاقتصادية والاجتماعية والقيم والأنساق الثقافية.[4]

كما أن نظرية التبعية تحاول تتبع آثار هذه العملية، على البلدان التي كانت محل هذا التوسع،(بلدان المحيط)، والتي تعرضت للإمبريالية. وبشكل عام يدعوا أنصار هذه المدرسة البلدان النامية، إلى ضرورة التحرر من سيطرة الرأسمالية العالمية، التي تسعى من خلال النظام الاقتصادي العالمي إلى إدامة سيطرتها على البلدان التابعة، ومنعها من تحقيق تنمية مستقلة، تسمح لها باللحاق بركب التقدم، وتجاوز تخلّفها وتشرذمها.

- المقاربة الحضارية: يعتبر مالك بن نبي، من الرواد الأوائل للمقاربة الإصلاحية الحضارية؛ حيث حدد في مشروعه الفكري، حول النهضة الحضارية و دورتها، ومشكلتها في "التخلف الحضاري"، وعليه فهو يرى أن الحضارة والتقدم، مرتبطان بنمط العلاقات الاجتماعية ومستوى التقدم العلمي والصناعي. بمعنى عندما تكون مجتمعات داخل الدورة الحضارية [(*)] فإنها تتميز بالفعالية والنهوض والتقدم، وعندما تكون خارج الدورة، فتنتشر فيها الإمراض الاجتماعية وتقف عاجزة عن الفعالية والإنتاج والإبداع.[5]

يعتبر المدخل الحضاري مدخلاً تكيفياً جديداً، وجديراً بالاعتبار والتحليل في العلوم الاجتماعية في العالم العربي؛ حيث أنّه لا يقوم على القبول الإيديولوجي، ولا على الرفض للأطر التحليلية الغربية، وإنما يتعامل معها، من منطلق معرفي في كيفية التواصل والتلاقح والتوظيف، كما يراعي خصوصية الظواهر في النظم العربية، وأبعادها التاريخية والثقافية ويسهم في نفي الثنائيات الإيديولوجية، ويبرز أن المشكلة معرفية بالأساس، حيث يزوّدنا هذا المدخل بوحدة تحليل أساسية وهي" الكيان الاجتماعي الحضاري" وهو مفهوم متعدد الأبعاد: الزمانية، المكانية، والمادية والقيمية، كذلك يقدمّ لنا مفهوم "البيئة الحضارية"، مفهوم "الدافعية الحضارية"، وكذا مفهوم "الفعالية الحضارية".[6]

-المقاربة النقدية:

من أبرز المحاولات الجادة في سبيل، إيجاد نموذج إسلامي بديل لنظريات التنمية السياسية المعاصرة، بالرغم من تفاوت هذه المحاولات فيما بينها، في مدى أصوليتها، وجذريتها، في انتقاد الفكر الأوربي، نجد إسهامات كل من : أ.حسين عادل، أ. منير شفيق، أ. جلال أمين، أ. محمد نصر عارف و أ.منى أبو الفضل... غيرهم. حيث قدّمت هذه المحاولات إسهاماً نقدياً للنظريات الأوربية، قائماً على فهم عميق لأصولها ومسلماتها وغاياتها، كما أنها حاولت تأسيس معيار لتقييم نظريات التنمية السياسية، مستمد من الأصول الثابتة في تراثنا الإسلامي وعلى الرغم من هذه المحاولات، إلا أنها لم تصل إلى فصل الخطاب في موضوع بناء نظرية إسلامية حول التنمية، وإنما لا يزال التركيز حول قضايا المنهج، والمفاهيم والمسلمات والغايات وهي بصدق قضايا محورية في أي بناء نظري.[7]

المبحث الأول: ملامح عن طبيعة اقتصاديات المنطقة العربية:

لقد هيمن على الاقتصاديات العربية، الريعية قلة الأداء وحالة التخلّف، التي ما تزال تسيطر على العديد من مناطق العالم العربي، بالإضافة إلى هامشية هذه الاقتصاديات في الاقتصاد الدولي خارج قطاع النفط المُعَوْلَم، ناهيك عن عدم الربط، بين ظواهر الفشل التنموي، وبين ظواهر الفساد وطبيعة أنظمة الحكم، السلطوية الطابع التي تقمع النواحي الفكرية والإبداعية، ذلك أن همّ تلك الأنظمة الرئيس، هو إبقاء المجتمعات العربية تحت هيمنتها الكاملة.

بحسب أدبيات القومية العربية، العائق الأكبر في وجه التنمية العربية هو انعدام سوق عربية موحدة، مما يحول دون تطوير الصناعات، نظراً إلى ضيق الأسواق القطرية متأثرين في ذلك بالنظرة الماركسية، التي تقول بضرورة تحقيق سوق واسعة لتشجيع الصناعات الكبيرة، ولم تعطَ لقضايا التراكم التكنلوجي، والقدرة الإنتاجية والممارسة الجماعية في توطين التكنلوجيا الحديثة الأهمية التي تستحقها، زيادة على ذلك أن جمع وتوحيد أسواق ليس لها قدرات إنتاجية وإبداعية، ولا

تهتم بتراكم العلم والمعرفة والتقنيات وتوطينها، لن تؤدي إلى أي زيادة في القدرة الإنتاجية، بل على العكس، قد يسمح للمنتوجات الأجنبية بمزيد من الإغراق والسيطرة.[8]أما القوميون العرب الاشتراكيون، فرأوا بأن الطريق للتغلب على التخلّف يمر بتحقيق الاشتراكية، وتطوير العلاقات الاشتراكية الطابع مع الدول الغير رأسمالية للقضاء على الضوابط الرأسمالية للدول الصناعية وهو الطريق الصحيح الى التنمية الشاملة، التي تقضي على الفقر والأمية والتهميش لدى فئات الشعب، وقد رأى أنصار هذه المدرسة أن الاستعمار هو المسؤول الوحيد عن إفشال التجارب التصنيعية العربية، سواء التجربة التصنيعية الأولى لمحمد على باشا في مصر في القرن 19، أو تجربة عبد الناصر في القرن 20، أو التجربة التصنيعية في الجزائر في الستينات...الخ، ولم تنظر هذه المدرسة أية نظرة معمّقة الى التجارب التصنيعية الناجحة في اليابان وشرق آسيا.[9]

أما المدرسة الليبرالية العربية، فرأت بأن القضية تتلخص في إقامة التشريعات والمؤسسات الرأسمالية الطابع، وإلغاء دور الدولة وتحرير الاقتصاديات، من القيود المختلفة في مجال النقد والتسليف والتجارة الخارجية، وخلق مناخ استثماري مؤات لجلب الرساميل العربية الهاربة الى الخارج، أو الرساميل الأجنبية، مما يشجّع على تكوين طبقة من رجال الأعمال الناشطين من حيث تحرير الاقتصاديات العربية. فالليبراليون رأوا أن قضية التنمية هي بالأساس تعميم الملكية الخاصة والقضاء على الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

مما لاشك فيه أن المدارس الثلاث، لم تعط أهمية للعوامل الفكرية والعلمية ولا للتجارب التنموية العالمية الأخرى، مما يجعلها تستوعب الدروس كما الحال بالنسبة للثورات الصناعية المتتالية ابتداءاً بالثورة الانجليزية من القرن 18 وانتهاءاً بالثورة المعلوماتية زيادة على العوامل المتنوعة والمتغيرة: الثقافية والسياسية والاقتصادية والمالية.

إن المأزق الإنمائي العربي، لم يستوعب فيه الأدب التنموي بطريقة موضوعية وهادفة، لدور الجانب الفكري والثقافي، الذي استوحى منه الغرب مضامينه الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى إحداث تغييرات فجائية متناقضة وغير منسجمة مع المفاهيم المتطورة بدءاً بمصطلح التنمية الاقتصادية ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ثم التنمية المعتمدة على الذات، فالتنمية المستقلة، وانتهاءاً بمفهوم التنمية البشرية، وهذا الأمر عمل على تكريس حالة التخلّف بما في ذلك، تدني مستوى المشاركة الجماعية في القرارات والجهود الإنمائية مما زاد في حالة التبعية، وانتشار أنماط الاستهلاك والبطالة وعدم الاستقرار.[10]

مما يستوجب القول بأن التجربة التنموية في الغرب مرتبطة بالإمبريالية؛ فحتّى تحقّق الحضارة الغربية الرفاهية للإنسان الغربي، كان عليها أن تدمّر الكون بأسره، وتستبعد الملايين من

البشر وتدمّر الصناعة الهندية، وتخرب الحضارة الصينية، وهكذا من خلال عملية النهب التي مورست من أجل بناء، بنية تحتية ضخمة وتحقق مستوى معيشي مرتفع للإنسان الغربي، إضافة إلى أن الدول الغربية هي صاحبة النموذج المعرفي الذي صيغت من خلاله جميع المفاهيم والنماذج التنموية المسوّقة للعالم المتخلف وبالتالي هي من تحدد وجهته.

فبالنسبة للنمط التنموي الغربي، فقد كان يقصد من وراءه، تصوير النموذج المثالي الذي ينبغي الوصول إليه وبالتالي تصديره إلينا، وتم من خلاله تقديم المجتمعات التقليدية على أنها متوازنة تماماً مع نفسها ورغباتها محدودة، ولهذا فهي غير حركية وإنتاجيتها ضعيفة ولذلك، فإن صُعّدت رغباتها الاستهلاكية فإنّها، ستفقد توازنها وتصبح حركية فيما بعد لتحاول استعادة التوازن وتطلب المزيد، ولتحقيق ذلك ستزيد من إنتاجها للسلع فيتحرك الاقتصاد وينمو ويتصاعد الاستهلاك إلى ما نهاية، وهذا ما يسمونه بثورة التوقعات المتزايدة " the revolution of rising expectations"، وهذه أكذوبة كبرى تم تطبيقها على الاتحاد السوفياتي سابقاً مما أدى به إلى أن أصبح مجتمعاً استهلاكياً وبصورة أدق أفواه تأكل"useless eaters"؛ فعدم الاتزان يؤدي إلى كثير من الأمراض النفسية والاجتماعية كما أن المصادر الطبيعية محدودة في العديد من مناطق العالم[11]

إن النموذج التنموي الإنساني، يجب أن يكون قائماً على معادلة أن ما هو مُعطى محدود، وأن داخل الإنسان مخزون روحي ضخم، وأنه بدلاً من تصعيد الرغبات الاستهلاكية، يمكن تصعيد التطلعات والقيّم الكامنة في ذاتنا الإنسانية الحضارية، وبذا يصبح هدف التنمية هو تحقيق العدل الاجتماعي وضمان حد الكفاية للجميع. وكما يذهب المسيري في أن المنظومة المادية(العلمانية الشاملة) الكامنة وراء الإيديولوجيات المهيمنة(الرأسمالية والاشتراكية) جعلت الخلاص من خلال السلعة(زيادة الإنتاج/السلعة/المنفعة/اللذة) دون أن تجيب عن الإشكاليات الكونية مثل: الميلاد-الموت-السعادة والتوازن والهدف من الوجود، ولم تمكّن الإنسان من مواجهتها، فكان لابد من الدين ليكّون أيديولوجية بديلة أو مكمّلة[12]

إن القيّم الأخلاقية مرتبطة إلى حد كبير، بعالم السياسة والاقتصاد ومسألة استبعاد الدين وفصله عن السياسة هي مسألة عبثية؛ فالدين كان موجوداً وحاضراً في عديد الأزمنة وبدايات التأسيس لمنظومات السياسة والاقتصاد وغيرها، فالولايات المتحدة مثلاً قد وضعت أسس العلمانية وآمنت بالمسيحية وبمنظومتها القيمية، ودافعت عنها ولكن أصبحت النسبية والمصالح المادية فوق كل اعتبار لدرجة إلغاء الآخر، وبالتالي شيوع القيّم التي تهدم الإنسان والأسرة وإخضاعها إعلامياً واقتصادياً.

المبحث الثاني: الانطلاقة الحضارية ومشروع التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات:

يبدو جلياً أن الخروج من السيطرة الاستعمارية الخارجية و الركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وحتى الفكري الذي تعرفه المنطقة العربية، لن يكون سهلاً. في ظل انتشار طوفان العولمة وفي الوقت الذي تتسارع فيه الدول الصناعية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق قفزات سريعة، في مجال التنمية من خلال الهيمنة على مصادر الطاقة في العالم، والتفوّق في مجالات التكنلوجيا والبحث العلمي، والتسليح العسكري واحتكار الصناعات المستقبلية، وبالتالي فالمنطقة العربية، لابد وأن تسعى بجدية لتحقيق التنمية المستقلة، وبناء استراتيجيات تنموية تتناسب مع قيّمها وهويتها وظروفها عن طريق شراكة مجتمعية واسعة ومن ثم تحقيق تنمية شاملة للإنسان العربي.

لقد ارتأينا أن نعطي دلالة مفاهيمية لكل من التنمية البديلة، البعد الحضاري الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة، في سياق قد يبرز رؤية موضوعية مختلفة أو تتساوى مع بعض أطروحات الباحثين. فمسألة تحقيق "العالمية" في مرحلة ما بعد الحداثة غير ممكنة وأن نظرية التنمية لابد أن تستجيب للاحتياجات المحلية وأن تتيح الفرصة لظهور نماذج مختلفة للتنمية، وعلى هذا الأساس بدأ الانصراف إلى ربط التنمية، بالقيم الخاصة بالمجتمع وذلك للخروج من الخطية والوضعية والتغريب.[13]كما سيتم نفي المسلمات التي قامت عليها التجربة الأوربية مثل أطروحة ماكس فيبر، حين ربط بين الرأسمالية وثقافة ما، في كتابه" البروتستانتية والأخلاق الرأسمالية"؛ فقد تم تجريد هذه الأطروحة وتطبيقها في جنوب شرق آسيا، حيث حاول الباحثين إيجاد علاقة، بين النموذج الاقتصادي الذي تم إحداثه في مجتمعاتهم وبين الثقافة أو الثقافات السائدة في تلك المجتمعات التي مثلت نموذجاً تنموياً مختلفاً عن نظيره الأوربي.[14]حيث استطاعت هذه الدول، الدمج بين مؤسسات ونظم إنتاج حديثة مع الحفاظ على الثقافة التقليدية من خلال ما أطلق عليه" عملية الفرز الثقافي"-أي تصفية- الثقافة التقليدية والثقافة الوافدة، من العناصر الغير وظيفية فيهما والتركيز فقط عل العناصر التي تحقق التنمية.

إن التساؤل حول ماهية الإنماء، وفق الخصوصية الحضارية لوجدنا أنها تعني حركة إحياء حضاري شامل، ترد للفرد العربي قدرته على التجدد والإبداع، وتحرر الإنسان من العوز والجهل، والعقل من الجمود إلى التجديد، فهو بذلك منهج حياتي يرتكز على خمسة أسس:سياسي، اقتصادي، إداري، ثقافي، اجتماعي.[15]

إن المنهج التنموي البديل، هو ذلك المنهج الذي بواسطته يتم تحديد أولويات المجتمع وإعادة صياغة إستراتيجية تنموية جديدة في العالم الإسلامي كبديل للسياسات الحالية.[16]فهو مرجعية فكرية لإدارة التنمية وجهودها خدمة للمصلحة العامة وفق المرجعية الإسلامية لتصويب الانحراف وترشيد الأساليب والجهود، وبالتالي هو مشروع فكري يعتمد على العلم والمنهجية العلمية لتكييف

الحضارة الإسلامية مع متطلبات العصر، بمعنى استخدام المقومات الحضارية الأمة: اللغة-العقيدة المشتركة-التاريخ-والأرض والمسخرات لتحقيق النهضة المنشودة وإعادة الاعتبار للتراث والهوية المغيّبة.

عند ذكر المقومات الحضارية للعالم العربي والإسلامي، تبرز لنا الحضارة العربية الإسلامية، بما تتميّز به عن باقي الحضارات الأخرى؛ حيث يقدّم الإسلام تصوراً شاملاً مترابطاً للكون والحياة والإنسان، ويحدد الوجهة العامة بأدق التفاصيل لحياة التخلّف الفكري والمادي الذي تعيشه المنطقة العربية وهذا يسلّمنا إلى نتيجتين:

-الأولى: أن التخلّف الذي تعيشه الأمة تخلّف شامل؛ فهو تخلف عن المنهج الرباني، وتخلّف عن الحضارة الحديثة، وتخلّف في فهم التراث، و فهم إنسانية الإنسان بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

-الثانية: هي أننا إذا حاولنا أن نخطّط للخلاص من حالة الوهن التي نتقلب فيها، فإن علينا أن نخطط تخطيطاً شاملاً للرقي بجوانب الحياة كلّها مع الإحساس الدائم بالرعاية والأولية لكل جانب.[17]

مما سبق ندرك أن العديد من دول وحكومات العالم الثالث وبعد مناقشات حول تحديد العلاقات مع الغرب خاصة بعد حرب أكتوبر 1973، قد فكروا في إعادة هندسة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة لمحاولة، إيجاد حلول لمشاكل الفقر، والتبعية، والعمل على استثمار القيم الحضارية وقد أُنشأ منتدى العالم الثالث في تلك الظروف.[18]كما ظهر مفهوم الاعتماد على النفس في أواسط الستينات وظهرت معه العديد من التجارب حتى في العالم الأوربي الذي بدأ بسوق مشتركة في عام 1992، وتجمع الآسيان لدول جنوب شرقي آسيا، أما بالنسبة للعالم العربي فمسألة الاعتماد على النفس كانت ولا تزال تعتبر أمر بعيد المنال إلا في حالة تحقيق التكامل والاندماج الاقتصاديين والقضاء على كل العراقيل السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، لكي تكون هناك تنمية مستقلة، قائمة بالأساس على استنهاض همم المواطنين وتحقيق مشاركتهم، كما لابد من معرفة قدرات البلد الذاتية وظروفه المختلفة التي يمكن أن تساعده أو تعيقه في تحقيق الاستقلال التنموي.

إن الاستقلالية التنموية، لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي أو الانكفاء على الذات، فضلاً على أنه يجافي المنطق الاقتصادي السليم وإنما جوهر الاستقلالية التنموية هو "توفير أكبر قدر ممكن من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية، والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توفير القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية وكما يقول غاندي: يعني الاعتماد على الذات أن تكون قادراً على الوقوف على قدميك بدون مساعدة الآخرين أو رفضها بل أن تكون في سلام مع نفسك وأن تستحق احترامك لذاتك عندما لا تأتيك مساعدة من الآخرين".

على النقيض من ذلك هناك من يرى بأن الدعوة إلى الخصوصية والاعتماد على الذات جاءت من المركز العالمي؛ أي من النسق الذي أبدع العالمية وطبقها وأسسها واقعياً على مستوى العقل السياسي والثقافي والاقتصادي فالدعوى إلى الخصوصية هي وليدة العالمية السائدة والقادمة من رحم الغرب ذاته، الذي لا يزال يحدد أجندة العالم وقضاياه، ويضع أولوياته ويشكل قيّمه ومعاييره. فقيّم العلمنة والفردية والحرية والديمقراطية والتخصصية وحقوق الإنسان...الخ، قيّم لا يُسمح فيها بالخصوصيات، وإنّما تأتي الخصوصيات بعد ذلك[19]كما يعمل النظام العالمي من خلال إطار تحكمه خمسة من الاحتكارات والتي تعتبر قيّم العالمية المعاصرة وهي:[20]

-الاحتكار التكنلوجي.

-احتكار التحكم في أسواق التمويل المالي العالمي.

-احتكار الموارد الطبيعية.

- احتكار وسائل الإعلام والاتصال.

-احتكار أسلحة الدمار الشامل.

لكن العولمة والنظام العالمي الجديد، ليسا كتاباً مقّدساً إمّا أن يؤخذ كلّه أو يترك كلّه، ذلك أن تباين مستويات التطوّر الاقتصادي أو الاجتماعي للدّول، يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة، وليس هناك ما يحول دون تفكيك" حزمة العولمة"، وإفساح المجال أمام الدّول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها. [21] كما أن نظريات التنمية كانت ولا تزال طيّعة الاستخدام من قبل القوى السياسية التي لعب علماؤها ومفكروها الدور الأساسي في بناء النظريات وتطويرها، ويبقى الفكر الإنساني قاصراً على الإحاطة بكل الجوانب والأبعاد لأي ظاهرة لأنه فوق كل ذي علم عليم.

المبحث الثالث: ملامح المشروع التنموي المستقل في العالم العربي من منظور حضاري:

لابد وأن الحضارة العربية الإسلامية هي أرقى الحضارات مقارنة بالحضارة الغربية الغارقة في المادية المطلقة وفي الفلسفة الدنيوية، النافية للآخر، بنظرة الاستعلاء، لذلك نجد أن المنظور الحضاري الإسلامي للتقدّم والنهضة يقوم على، تحقيق التكامل في التوازن بين الثابت والمتغيّر في الحياة البشرية؛ حيث يحدد الوحي الأبعاد الثابتة سواء في تفصيلاتها، أو في الأمور المتصلة بالفطرة والسنن الكونية، والتي لا تخضع لتغيّر الزمان والمكان أو في مقاصدها.[22]

إن الوصول إلى الحقيقة في المنظور الحضاري الإسلامي، يجمع بين العديد من المصادر وهي التي يصل الإنسان من خلالها إلى الحقيقة العلمية الثابتة وهي:

-الوحي

-العقل

-الحس(الواقع)[23]

بالتالي الباحث في قضايا التنمية في العالم العربي والإسلامي، لابد وأن ينطلق في المنظور الحضاري الإسلامي، أي من القرآن والسنة كمعيار يحدد غايات الإنسان ومقاصده كما يحدّد دواعي الوجود الإنساني في الحياة وأهداف ووسائل هذه الأخيرة، وسبل تطويرها ولذلك يظهر مفهوم الاستخلاف كمنظومة مفاهيمية كاملة تحدد أبعاد عملية إعمار الأرض بمنهج الله تحقيقاً لخلافته وسعياً لعبادته وهذا ما تم إغفاله لدى الإنسان المسلم.

إن للعقيدة الإسلامية أثر بالغ في السلوك والنشاط الاقتصادي؛ حيث يقول منطق الغرب لدى "روجيه باسيند" بأن الفكر قد بيّن، بأن كثير من الاقتصاديين مثل "دولار فيلي" يرون بأن "رخاء الشعوب يتوقف على عقائدها"، فقد أصبح البروتستانتي يتخذ عمله المهني سبيلاً الى تحقيق سعادته الأخروية، لذلك فهو يؤدي عمله على أكمل وجه طبقاً لما يوحى به اليه ضميره، ولذلك فالعقيدة البروتستانتية تهتم اهتماماً كبيراً بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، وهي تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة وتقدّس العمل، بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنّما هو واجب مقدّس.[24]

لذلك فإن الشروط الأساسية، لتحقيق تنمية بديلة ومستقلة في العالم العربي والإسلامي، نجدها وبصورة متكاملة في المنهج الحضاري البديل والذي في رأينا يقوم بالأساس على:

مطلب أول: على المستوى المنهجي:

1-إدراك الواقع: أي تحديد وتشخيص الواقع ورسم تفاصيله، عن طريق المعرفة العلمية والقيّم الاجتماعية والرؤية العقائدية وبناء حلول للمشاكل الآنية والمستقبلية عن طريق المجالات المعرفية والتقنية والسلوكية وهذا للخروج من دائرة التبعية.

2-التخطيط الحضاري: إنه الأسلوب الأمثل لاستخدام واستثمار الموارد، والإمكانات المتاحة من أجل الوصول إلى غاية تنمية المجتمعات وسد حاجاته، ولابد لكل دولة من خطة حضارية بالرغم من أن مضامين كل خطة تختلف من بلد إلى آخر حيث تختلف المعاناة كما تتفاوت الإمكانات[25]

كما ينصح علماء الاجتماع، بالاستفادة من تجارب الغير في الماضي والحاضر والنظر فيما حولنا لمعرفة ما يمكن اقتباسه، كذلك يجب دراسة التقاليد والعادات الموجودة وميول الأهالي واتجاهاتهم ورغباتهم. وهناك من يرى بأن التخطيط الشمولي يعتمد بالأساس على تحقيق التوازن بين الشركاء الأساسيين والمستفيدين من التنمية[26]

3-تنمية العقل والفكر الإسلامي: لا يمكن لأي منهج أن ينهض إلا عن طريق تنمية الفكر الذي يقود إلى التقدّم، وبواسطته نفهم حقائق الماضي والمستجد منها، ونزيل التنافر بين ما لدينا وما تم استيعابه من تجارب الغير. فقد كرم الله عز وجل الإنسان بالعقل وبطاقات ذهنية قادرة على التحليل والتركيب والتقويم، والاستفادة من الخبرات المختلفة[27] نحو التغيير من الأشياء الصغيرة إلى القضايا الكبرى **لقوله تعالى:﴿إن الله لاَ يُغيّر ما بقومٍ حتّى يغيّروا مَا بأنفُسِهِمْ وإذا أرادَ الله بقومٍ سوءًا فلاَ مردَّ لهُ وما لهُم من دونِه من والٍ﴾**[28]

4-حركة الاستخلاف كمقاربة حضارية بديلة: وهي مقاربة بديلة لنظريات التنمية السياسية، وهي كمنهج يمكن توظيفه بمعطى سياسي اجتماعي؛ فصياغة البديل الإسلامي الذي ينظم حركة الإنسان في الكون كلّه بجميع أبعاده ونواحيه (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، أو التنظيمية) صياغة إسلامية، حضارية يجب أن ينطلق في أساسه عن طريق مقاصد الشريعة الإسلامية؛ أي بالاستخلاص الذي خص به الله عز وجل العالم الإسلامي والذي يرمي بالأساس إلى تيسير حركة الإنسان المادية والمعنوية أي الاستثمار المادي للكون في أعلى درجاته لتحقيق الرفاه، وبتأطير من إرادة الله وامتثالاً لأوامره.[29]

كما أن حركة الاستخلاف هذه تسمح بضبط آليات التنمية الشاملة حيث ترتكز على اكتشاف وفهم القوانين والسنن التي تنظم صيرورة الكون وحركته وهذه القوانين هي:[30]

-منظومة سنن الآفاق: والتي تعني مرتبطة بنظرية التنمية إدراك البعد المستقبلي(ألاستشرافي) للتنمية.

-منظومة سنن الأنفس: معرفة طاقات وإمكانات وقدرات النفس البشرية التي وضعت لأجلها هذه الوسائل والخطط من خلال فهم الأنسب والأصلح لها.

-منظومة سنن الهداية: وهي ما ارتبط بمبدأ الإطار العام لحركة الاستخلاف، والتي يقصد بها الامتثال لإرادة الله ولأوامره أي تصحيح الانحراف في تنفيذ الخطط والبرامج واستخدام الوسائل.

-منظومة سنن التأييد: وهي حالة الاستيعاب التام لما يمكن من زيادة الفعالية الحضارية، والفعالية العملية في تطبيق وتجسيد خطط التنمية. وكما قال المفكر الجزائري" الطيب برغوث": إن مستوى التحكم المعرفي والاستثماري الوظيفي الشمولي، المتكامل للفرد وللمجتمع والأمة في منظومة سنن الله

في الآفاق والأنفس والهداية، والتأييد هو الذي يحدد طبيعة ومستوى الفعالية الحضارية للمجتمع والأمة، ومن ثم حركتها الاستخلافية نحو النهضة والمنافسة والتمكين والعزة الحضارية، أو نحو التقهقر والتخلّف، والغثائية والتبعية والذلة الحضارية.[31]

5-تعزيز التنمية المشدودة للأصول والالتزام بالمنهج الرباني:

حيث يسعى المجتمع إلى السمات المشتركة، والسعي إلى التجانس على مستوى المبادئ والأفكار والأهداف، ونبذ التناحر والتفرقة، والعنف بسبب الاختلاف في اللغة والعرق، والإقليم والوطن، والقومية، والمصلحية...الخ، ومنها ما يؤدي إلى التفتيت والتشرذم، والالتزام هو الوحيد القادر على تدعيم المجتمع الإسلامي والإعلان المطلق بالتمسك بالمنهج الإسلامي روحاً ونصاً خدمة لجهود التنمية وجني ثمارها الحقيقية.

6-التحوّل من حالة الانفعال بصدمة الحداثة إلى التفاعل والتكامل والمشاركة: فالتحوّلات الثقافية الهامة والتي تؤكد على الخصوصية والتميّز تقتضي الانتقال من وضعية الذهول التي شلّت الإرادة الحضارية إلى حالة التفاعل الايجابي والتكامل والمشاركة الفعالة ويتم ذلك عبر[32]

أ- التفاعل الايجابي مع التطورات الثقافية على المستوى الدولي باستخدام الوسائل الممكنة، وتعبئة القدرات المتاحة من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية وتفادي الصراع الإيديولوجي والخضوع، "أي تفعيل المنطق والقيّم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق وقولبة السلوك."[33]

ب- التكامل على المستوى الإقليمي والجهوي من أجل بناء النموذج الثقافي الذي يؤكد التواصل الحضاري والتكامل مع الجوانب الايجابية في التوجهات الثقافية الحديثة، التي تسعى الى تكريس القيّم الإنسانية العالمية مثل: حقوق الإنسان، تعميم الحرّيات والمشاركة، نبذ الاستبداد...وغيرها.

ت- المشاركة في صناعة النظام الثقافي العالمي، وأوضاعه القيمية حتى لا نكون ضحايا الابتعاد عن ساحة صناعة القرار الثقافي العالمي، وتكون المشاركة بدءاً بمحاولة

ث- إبراز البديل الثقافي الذي يعكس الخصوصية، ثم النضال الدائم من أجل إرساء دعائم عالم تتعدد فيه الحضارات وتتنوع فيه الثقافات وتتطور.

هذا ما يؤدي مجابهة تكريس أسلوب الحداثة الغربي، وتحطيم إمكانيات النهوض الحقيقي في العالم العربي والإسلامي، ولا شك أن هذا التغيير الجوهري له انعكاسات كبيرة على مستوى استخدام تعبئة الموارد وحسن تخصيصها نحو الأولويات المجتمعية.

مطلب ثاني: على المستوى العملي: (الاستقلال التنموي)

أ- تقوم التنمية وفق المنظور الحضاري على مضامين سياسية، كالحوكمة الرشيدة والتي بدونها، تنتشر نزعة تجاوز القوانين، ويعم الفساد وعدم الكفاءة، وعدم الاكتراث إلى إشباع حاجات الآخرين، وقد ركّز العديد من الفلاسفة، على أهمية الحكم الراشد ومنهم: أبو يوسف، الماوردي، ابن تيمية، وابن خلدون[34]

لقد تم تعريف التنمية باعتبارها عملية، توسيع الحريات الحقيقية للبشر، والتي تراعي الجوانب الكمية والنوعية، وهذا بوجود ثلاث مبادئ أساسية صالحة للبلدان النامية وهي:[35]

* الاهتمام الجيّد بكل الأصول(رأس المال المادي، البشري (الاجتماعي)، والطبيعي(البيئي).

*الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التوزيعية عبر الزمن.

*الأهمية الممنوحة لوضع إطار مؤسساتي ملائم للحكم الراشد.

أما من الناحية الحضارية، فالحاكمية الجيدة تعني أن القرآن الكريم والسنة النبوية قد قدّما الأسس التي يقوم عليها أي حكم وهما القدرة على تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي، وهذا مصداقاً **لقوله تعالى:﴿ وَابتَغِ فيماَ أتاك الله الدّارَ الآخرة وَ لاَ تنسَى نصيبَك من الدّنيا وأحسن كَمَا أحسنَ الله إليك ولا تبغ الفسادَ في الأرض، إن الله لا يُحب المفسِدين﴾**[36]

كما يجمع الإسلام بين العقل والإيمان لكل من الحاكم والمحكومين، ولا يترك مسؤولية رعاية شؤون الدين والدنيا، لضمير الفرد بعيداً عن الدولة، ومعنى ذلك أن مهمة الحاكم الراشد(العالم، العادل، السليم، القوي، الأمين والمسؤول والمكلف....الخ)، هو إدارة شؤون الدولة والمجتمع بلا إفراط ولا تفريط.

ب- الاعتماد على الذات والتحرر من التبعية: الاعتماد على الذات في التنمية هو تحقيق الثقة بالنفس واحترام التراث الذي يدعو إلى الإبداع والابتكار، وما فشل التنمية في غالبية الدول الإسلامية، إلا نتيجة تفاقم الاعتماد على الغير، وتزداد تبعية العالم العربي والإسلامي للعالم الرأسمالي أو الاشتراكي تمويلياً ونقدياً، وتجارياً وتكنولوجياً، وغذائياً، مما يؤدي إلى زيادة دمجها بإحكام في الأسواق وإخضاعها لشروط عمل هذه الأسواق والى فقدانها السيطرة على مواردها الاقتصادية، والى حرمانها من حرية صنع قرارها الاقتصادي المستقل.

ويمكن أن نجمل العناصر التي تنطوي عليها عملية الاعتماد على الذات فيما يلي:[37]

1-وضع حد لمشكلة تفاقم الدّيون الخارجية، وما تستنزفه من موارد ضخمة تمثل إضعافاً للاعتماد على الذات، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تصفية الديون المتراكمة، وتقليل الحاجة للاقتراض الخارجي من خلال تنمية موارد تمويلية بديلة، وتشجيع الادخار والإنتاج، والتقليل استيراد الكماليات، والاستهلاك الذي يقضي على ثمار التنمية.

2-إعطاء قضية إنتاج الغذاء وتنميته أهمية إستراتيجية؛ باعتباره سلاح سياسي للاستقطاب وفرض التبعية.

3-الاعتماد على الذات له بعد جماعي، بمعنى إقامة تعاون وعلاقات ذات مصالح متبادلة بين مختلف الدول الإسلامية التي لها نفس الاهتمامات والمشاكل، ولديها عوامل توحد صفوفها ومواقفها الاقتصادية.

ت- دور الدولة في المنهج التنموي البديل:

من المعروف أن وجود الدولة أمر ضروري في الإسلام، يقول صلى الله عليه وسلم:" إذا خرج ثلاث في سفر فليأمروا أحدهم"؛ فالإسلام قد أوجد حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكوم **لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمَنُوا أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمرِ مِنكُم﴾**[38]

وهناك آيات أخرى تبرز أهمية الدولة القوية، أما في الفكر الغربي فهناك تأكيد لذلك، حيث يقول توماس هوبز: "إن الحياة بدون دولة فعالة تحمي النظام، تكون حياة موحشة فقيرة بدائية قصيرة."[39]

حيث لا تقتصر وظيفة الدولة في النموذج التنموي البديل على حفظ الأمن الداخلي وتأمين الحماية الخارجية،، بل هي أداة تنفيذ لخدمة الناس وإيصال الحقوق لأصحابها وتحقيق التقدّم المجتمعي وتهيئة فرص العمل، وضمان معيشة أفراده، وإقامة المشاريع التي تزيد الثروة، و إشراك المجتمع فيها، للانتفاع بها. كتب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أحد ولاته يقول:" أنظر ما قبلك من أرض الصافية، فأعطها حتى تبلغ العشر، فإذا لم تزرع فامنحها، فإن لم تزرع فأنفق عليها من بيت مال المسلمين"، كما أن للأفراد من كان عجزاً عن العمل أو قاصراً عن كسب كامل معيشته، فإن الدولة مطالبة بسدّ حاجياته وملزمة بتوفير حد معيّن من كفايته.

إن نظرة الإسلام إلى الفرد وإلى الدولة وإلى الحاكم تمثل بحق مبادئ التنمية الإسلامية في أسمى معانيها؛ فالفرد هو المالك والدولة هي التي تعمل على حمايته، وتأمين خدماته، والحاكم هو الذي يسهر على مصالح العباد ورعاية البلاد.[40]

كما تقوم الدولة في المنهج التنموي البديل بتطبيق الأنظمة المالية ، وتحقيق الادّخار والتمويل؛ فالنظم المالية التي وردت في الشريعة الإسلامية، كالزكاة بأنواعها والصدقات والكفارات والأوقاف وغيرها، هي نظم فريدة في تاريخ البشرية، من حيث المبادئ والأهداف، لم يسبق إليه تشريع سماوي، ولا تنظيم وضعي فهي بذلك نظم مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وخلقية، وجب

الاستعانة والعمل بها **لقوله تعالى:﴿ إن تجَتنِبوا كَبَائِر مَا تُنهَوْنَ عَنهُ نُكفِّر عَنكُم سَيِّئَاتِكُم ونُدخِلَكُم مَدخَلاً كَريماً﴾**[41]

يقول الدكتور محمد شوقي الغنجري: "لقد عبّر القرآن الكريم عن الفائض الاقتصادي ودور الدولة في إنفاقه في سبيل الله؛ أي في سبيل المجتمع وتنميته... بل جعلها علامة الإسلام وشرط للإيمان، ولذلك إن دولة الإسلام هي دولة التنمية بمفهومها الشامل الذي يستهدف صلاح الفرد مادياً وروحياً."

خاتمة:

لقد تبين من خلال دراستنا هاته، إلى أن ظروف الانطلاقة الحقيقية من أجل نموذج تنموي بديل يحدد أولويات التنمية، هي متوفرة يكفي فقط بناء إستراتيجية بعيدة المدى بالعودة إلى القواعد والسنن الصحيحة الموجودة في ديننا الحنيف، دون إغفال للجوانب الفكرية والواقعية التي يتمحور خلالها الفشل الذريع لجهود التنمية في العالم العربي والإسلامي نتيجة عدم الاهتمام بها وإعطاءها حقها المطلوب في بناء الإطار العام لهذا المشروع التنموي.

إن تبني سياسات وبرامج لسد حاجيات الإنسان العربي، تتطلب الرشد الشامل: (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي...الخ)، من أجل الخروج من التبعية، فأي محاولة لتغيير اقتصادي لا بد وان يسبقها محاولات لتغيير ثقافي، لتحقيق النموذج التنموي الصالح للبلاد العربية بالاعتماد على الذات.

إن مشكلة التخلف الذي تعيشه المنطقة العربية، ليس في حقيقته مشكل غنى أو فقر أو جهل، وإنما هي مشكلة استيعاب الحضارة والتراث، ومدى إدماجهما في أي نموذج تنموي عربي، كما أن مشكلة الإنسان المسلم تكمن في قدرته على الفعالية الانجازية؛ لأن في حركته نشاط وحركة ونماء للمجتمع، وأي جهد تنموي لا يعمل على تغيير الإنسان وتنمية قدراته وإبداعاته حتى ينسجم مع ضرورات البناء، هو جهد فاشل.

توصيات:

على الحكومات العربية أن تسعى جاهدة ل:

1- تشخيص محددات ومعالم المجتمع العربي المتغيّر، والآثار المختلفة الناجمة عن هذا التغيير وذلك من خلال توظيف إطار موضوعي للمفاهيم والأطر النظرية التي تعبّر عن واقعه الحضاري.
2- استجلاء دور الباحثين والمفكرين العرب من خلال رؤيتهم النقدية للتراث الغربي في التواصل، والبحث عن أطر نظرية واضحة المعالم، تعدّ منطلقاً لدراسة الجوانب البنائية والمكوّنات الثقافية للمجتمع العربي.

3- تحرير الاقتصاديات العربية، عن طريق تحرير القرار التنموي من السيطرة الأجنبية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، دون أن يعني ذلك الانقطاع عن أفضل منجزات البشرية في العالم المعاصر. وتطلّب ذلك الموقف، تعبئة الموارد الذاتية للأمة، وتوظيفها بأقصى كفاءة ممكنة، لتحقيق الاستقلال التنموي والحرص على مصالح الأجيال القادمة.

4- إقامة مجتمع المعرفة (أي إنتاج المعرفة)، أي تلك المجتمعات التي تنتظم جميع صنوف النشاط البشري فيها حول اكتساب المعرفة وتوظيفها بكفاءة لتقدّم الإنسان العربي.

5- تحقيق التعاون والتكامل العربي عن طريق نسق مؤسسي ناظم لجهود التنمية، يساندها في ذلك حكم صالح بالمفهوم الحضاري المتعارف عليه في تراثنا الإسلامي.

6- الانفتاح الايجابي على العالم المعاصر من أجل الاستفادة من خبراته ومنجزاته، وتوظيفها لأن العرب هم أساس تقدّم معرفة الغرب، لذلك وجب استعادة شرف هذه المساهمة أخذاً أو عطاءاً.

الهوامش :

(1) Keohane & Nye, joss, Power and interdependence in the information age, foreign affairs review,1998,77 (5).PP.82-83.

(2)David, Inglis civilisations or globalisations, intellectual rapprochements and historical world visions. <www.sagepublications.com>

(3) الحسيني السيد، التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، 1982، (ط2)، ص ص.56-57.

(1) نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 8.

(*) يرى مالك بن نبي، أن كل حضارة تتدرج في ثلاث مراحل: نشوء وارتقاء وأفول أي يقسم المجتمعات الإنسانية إلى ثلاث مراحل مرحلة الروح: التي تدشن عهد الانطلاق والإقلاع الحضاري للمجتمع، ثم تليها مرحلة العقل التي يكون فيها في أوج تطوره وازدهاره المادي، ثم مرحلة الغريزة التي ينكفئ متقهقراً بسبب الطوارئ التاريخية، كواقعة صفين في الدورة الإسلامية التي قصمت الوحدة الروحية، وتراكمت رواسبها حتى قادت المجتمع الإسلامي إلى نقطة الانكسار في المنحنى الحضاري، ليلج فيما بعد الحضارة بكل رواسبه وسلبياته. أكثر التفاصيل راجع في ذلك: مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر، الجزائر، ص. 70.

(4) محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات والاستراتيجيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2010، ص. 50.

(5) نصر محمد عارف، إبستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، لنظرية، المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ط 1، ص. 397.

(6) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور لحضاري، دار القارئ العربي، القاهرة، 1992، ص. 70.

(7) جورج قرم، في نقد الاقتصاد ألريعي العربي، أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص. 22.

(8) جورج قرم، المرجع نفسه، ص. 24.

(9) علي مجيدي الحمادي، الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، العدد 97، ،2004، ص. 44.

(10) عبد الوهاب المسيري، العلمانية والحداثة والعولمة، دار الفكر، دمشق، 2009،ص. 142.

(11) المرجع نفسه، ص. 147.

(12) Ronald Rogwski, and Lois Wasserspring, does political development exist? Corporatism in old and new societies, sage publication, London, 1971, p44.

(13) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديد للتنمية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص. 93.

(14) محمد مجدوب، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص. 99.

(15) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة في المفاهيم والأهداف والأولويات، الدار الجزائرية للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص.167.

(16) عبد الكريم بكار، من أجل انطلاقة حضارية شاملة: أسس وأفكار في التراث والفكر والثقافة والاجتماع، دار القلم، دمشق، 2011،ط04، ص. 21.

(17) اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة من المشروع الحضاري، في نحو مشروع حضاري عربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 534.

(18) جيف سيمونز، العولمة والقواعد الجديدة للتنمية، مرجع سابق، ص.94.

(19) Samir Amine, capitalism in the age of globalism, London, 20 zed books, 1997, pp. 3-5.

(20) المشروع النهضوي العربي، نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ط 2، ص 90.

(21) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية العاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، مرجع سابق، ص.89.

(22) عبد الهادي النجار، العقل والسلوك في البنية الإسلامية، منشورات مطبعة الجنوب، تونس، 1979 ص. 83.

(23) سمير الهضيبي، تأملات حول الحل الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، مركز الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص.51.

(24) عبد الكريم بكار، من أجل انطلاقة حضارية شاملة، مرجع سابق، ص. 51.

(25) أنظر: عادل حسين، الإسلام دين وحضارة: مشروع للمستقبل، ص. 50 و56.

(26) عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة، دار القلم، دمشق، ط4، 2011، ص.48.

(27) سورة الرعد، الآية 11.

(28) عبد المجيد النجار، فقه التحضر الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ط1، ص.52.

(29) عبد القادر سعيد عبكيشي، وفرقاني فتيحة، المنظور الحضاري للتنمية السياسية، دراسة في تحيزات المفهوم، الملتقى العلمي الوطني الأول حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.15.

(30) الطيب برغوث، مدخل إلى سنن الصيرورة الاستخلافية: قراءة في سُنن التغيير الاجتماعي، دار قرطبة، الجزائر، 2004، ط1، ص.47.

(31) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 163.

(32) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص186.

(33) محمد عمر شبرا، الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لندن، ترجمة محمود أحمد مهدي، ص.33.

(34) يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي 19-21 ديسمبر، 2011، الدوحة.

(35) سورة القصص، الآية 77.

(36) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص ص. 135.

(37) سورة النساء، الآية، 59.

(38) إسماعيل علي سعد، دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص. 115.

(39) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مرجع سابق، ص. 150.

(40) سورة النساء، الآية 31.